اقتصاد

«الشعب» جلسة الوداع مع الحكومة

وزير النفط: آفاق واعدة للغاز في المياه الإقليمية

الوطن

من المقرر أن تجتمع الحكومة اليوم تحت قبة مجلس الشعب في الجلسة الأخيرة للدور التشريعي الأول، التي سوف تتناول العديد من القضايا التي تتعلق بأداء عمل نواب المجلس والحكومة.

وبحسب مصدر في المجلس، سوف يتم البحث في مواضيع تأمين المتطلبات الأساسية للمواطنين من خلال تأمين المستلزمات الحياتية الضرورية من مواد تموينية ومشتقات نفطية وخدمية أساسية ودعم وتأمين مستلزمات صمود الجيش والتكيف مع الموارد الأساسية للدولة، ومواضيع أخرى كمحاربة الهدر والفساد والتهريب وتوجيه وخفف من آثار الأزمة على القطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية ولاسيما الإجراء ت الأخيرة المتعلقة بسعر صرف الليرة السورية والإجراءات المتخذة لتعزيز استقرارها والتحديات التي تواجهها.

وناقشت جلسة مجلس الشعب التي عقدت يوم أمس بحضور وزير النفط سليمان العباس العديد من القضايا والمشكلات التي تتطلب حلولاً سريعة.

والمطلوب بحسب بعض النواب الإسراع بإعادة تأهيل الحقول والمنشآت النفطية في المناطق التي تمت السيطرة عليها من الجيش واستثمارها من جديد بما ينعكس إيجاباً على واقع قطاعي النفط والكهرباء خاصة، وعلى الواقع الاقتصادي بصورة عامة. مؤكدين ضرورة إعادة النظر بالتراخيص الممنوحة عشوائياً لمحطات الوقود في اللاذقية وزيادة عدد المحطات في محافظة حلب وريفها وإنشاء وحدة لتعبئة الغاز في المنطقة الصناعية بجبلة وتزويد محافظة الحسكة بالمحروقات، متسائلين عن الخطط المستقبلية للغاز المستكشف في البحر وانعكاس الانتصارات الأخيرة في مدينة تدمر على واقع قطاع النفط في سورية.

وفي رده على النواب بيّن العباس أن منح التراخيص لمحطات الوقود هو من صلاحية وزارة الإدارة المحلية ودور الوزارة يقتصر على منح قرار بالتعامل بعد الترخيص والإنشاء، مشيراً إلى أن وزارة النفط والثروة المعدنية لم تمنح أي قرارات بالتعامل مع المحطات المخالفة وخاصة في محافظات طرطوس واللاذقية وحماة، مبيناً في الوقت نفسه أنه سيتم إحداث ٥ محطات إضافية في دمشق لتغطية احتياجات المحافظة بعد الزيادة السكانية الأخيرة فيها. مؤكداً أن الوزارة تسعى إلى تأمين النفط الخام إلى المصافي لضمان الاستمرار بعملها علماً أنها تعمل حالياً بجزء من طاقتها الفعلية، لافتاً إلى أن الدراسات وصور الأقمار الصناعية أظهرت آفاقاً واعدة للغاز في المياه الإقليمية السورية ونعمل على الاستفادة من هذه الثروات عبر عقود استكشاف مع شركات الدول الصديقة ومن بينها شركة سيوز نفتا غاز الروسية.

وأشار إلى أن إعادة الأمن والاستقرار إلى كل شبر من أرض الوطن ستظهر نتائجه الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع فوراً كما أن تطهير مدينة تدمر من رجس الإرهاب سيسهم في عودة الحياة إلى شرايين شبكات النفط التي تمر عبر هذه المدينة ومنها إلى باقي المحافظات إضافة إلى إعادة تشغيل حقول المستديرة وباليرا وآراك بعد تقييم الأضرار التي لحقت بها وإجراء أعمال الصيانة، وعن استثمار حقول النفط بالحسكة أوضح الوزير أن هذه الحقول استثمرت من الإرهابيين بشكل بدائي وجاهر وهو ما أثر في المكامن، إضافة إلى أن استثمارها يتطلب جاهزية خط النفط الواصل من تل عدس مروراً بالحسكة ودير الزور والرقة وحماة وحمص وصولاً إلى المصافي في طرطوس وبانياس، علماً أن التنظيمات الإرهابية المسلحة لا تزال تسيطر على أجزاء من هذا الخط في ريف حماة الشرقي والرقة ودير الزور.

بدور أشار رئيس المجلس محمد جهاد اللحام إلى الانتصارات التي حققها الجيش والقوى الداعمة له بإعادة الأمن والاستقرار إلى مدينة تدمر، مؤكداً أن هذا الانتصار التاريخي على أعداء التاريخ والإنسانية يشكل منعطفاً إستراتيجياً في الحرب على الإرهاب، إذ إن هذه الضربة القاصمة لتنظيم داعش الإرهابي قطعت شرايين حياته وبدأت تضيق الخناق على مقراته. وأضاف قائلاً: نقول لأولئك الذين يدعون محاربة الإرهاب إن كنتم تريدون بحق محاربة الإرهاب فالطريق واضح المعالم ولا يحتاج إلى توضيح تعاونوا مع الجيش العربي السوري والتحالف السوري الروسي وستكون النتائج طيبة ومذهلة في محاربة هذا السرطان الذي يتهدد العالم أجمع، معرباً عن أمله في أن تستعيد تدمر قريباً دورة الحياة لتعود كما كانت لؤلؤة الصحراء بأهلها وآثارها.

في ندوة الأربعاء التجاري

«الاقتصاد»: ١٧ جهة حكومية تعمل في المشاريع الصغيرة من دون تنسيق والتمويل أبرز المعوقات

الوطن

بيّن معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل أن أولى صعوبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية تتمثل في التمويل، حيث إن أي مشروع سوف يبادر إلى الحصول على قرض لتمويل مشروعه أو لتجديد نشاطه من المصارف التقليدية سوف يبدأ بإلزامه بضمانات قرض بنسبة ٢٠٠٪، وهو عبارة عن قرض قصير الأجل ويمول رأس المال التشغيلي بمعدلات فوائد ليست قليلة، لذا يضطر أغلبية أصحاب هذه المشاريع إلى تمويلها ذاتياً، من مدخراتهم، أو عبر الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء.

مشيراً خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس، إلى غياب البيئة الداعمة حتى فترة قريبة قبل أن تتوافر عبر إصدار بعض القوانين منذ فترة قصيرة إضافة إلى غياب ثقافة زيادة الإيداع بالشكل المطلوب، وضمن هذا الإطار تستطيع تحصيل بعض الامتيازات والحقوق وبشكل قطاعي وكل مشروع بحسب اختصاصه، وبين أن هناك ١٧ جهة حكومية في سورية تعنى بالعمل ضمن إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكل جهة تشتغل بسياسات وخطط وبرامج عمل مختلفة عن الأخرى من دون تنسيق وهي إشكاليات تتسبب في ضياع الموارد وتشتيت الجهود في خدمة هذا القطاع، وأشار إلى غياب المعيار المحدد لتوصيف المشروع الصغير لدينا، علماً بأن المعيار الأكثر انتشارا هو المعتمد من البنك الدولي والذي يحدد بعدد العمال ٥٠ فما دون يصنف مشروعاً صغيراً على حين في أميركا ٥ آلاف عامل فما دون.. من جانبه دعا نائب رئيس غرفة تجارة دمشق محي الدين البردان إلى وضع القوانين والمؤسسات التي تعنى بدعم المشروع الصغير موضع التطبيق والتنفيذ الفعلي لمضامينها. على حين تساءل مدير الغرفة عامر خربوطلي عن الإستراتيجية الوطنية لدعم المشروعات الصغيرة التي وضعت في العام ٢٠٠٦ من دون أن ترى النور حتى اليوم، حيث لم تتوضح الرؤية المستقبلية لها وقد رفعنا العديد من المذكرات من غرفة تجارة دمشق إلى الحكومة لاعتماد تعريف وطني للمشروع الصغير حيث يبدأ الدعم والتمويل من وضع التعريف الوطني له.

> «المركزي»: ضمان المخاطر ستغطي ٧٥٪ من التمويل مستقبلاً

وأشار إلى تباين معايير اعتماد المشروع الصغير من فترة إلى أخرى ومن جهة إلى أخرى. وإلى غياب دور المجالس والإدارة المحلية المتمثل بالبلديات التي من المفترض أن تقدم الدعم بشكل مباشر لها داعياً إلى التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية بهذا الخصوص. واصفاً عمليات تمويل هذه المشاريع بالشائكة إلا أنه يمكن أن تحل بضمانة فكرة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية له من دون الحاجة لضمانات عقارية.. بدورها دعت مديرة التمويل والاستثمار في المصرف الصناعي إلى ضرورة اعتماد معيار العامل التكنولوجي للمشروع الصغير إضافة إلى المعايير الأخرى لتطوير المشروع، على حين كشف سامر جلود من البنك المركزي عن أن مؤسسة ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة سوف تقدم مستقبلا نسبة ٧٥٪ من حجم الإقراض، لافتا إلى أن أصحاب المشاريع الصغيرة هم الأكثر التزاما في تسديد قروضهم وبنسبة ٩٥٪ وتساءل من جانب آخر هل تتحمل الحكومة جزءاً من الفوائد المفروضة على هذه، ولفت بشار الأحمد من مصرف سورية والمهجر إلى عدم توفير المكتب المركزي للإحصاء للبيانات المطلوبة حول هذا القطاع وتحديث هذه البيانات باستمرار، حيث إن المصارف الخاصة يمكن أن تعتمد مثل هذه البيانات لو توافرت، وتعتبرها بمنزلة فرص استثمارية حقيقية وبشكل تلقائي ومن دون تأخير في تمويل مثل هذه المشاريع.

ما زلنا نصدر ٥٠ كغ ذهباً شهرياً

نقيب الصاغة: لسنا في إضراب... بل نتريث بسبب سعر الدولار

علي محمود سليمان

كشف نقيب الصاغة بدمشق غسان جزماتي عن حالة ركود تشهدها أسواق الذهب في دمشق بظل الارتفاع الحاصل بأسعار الذهب الذي تأثر بظهور تضارب وتلاعب في سعر صرف الدولار في السوق الموازي «السوداء».

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح جزماتي أن الأسواق كانت تشهد حركة مبيع جيدة وخاصة لذهب الادخار من الليرة الذهبية السورية والأونصة الذهبية السورية لأنه يعتبر الملاذ الآمن للناس في ظل الظروف الراهنة، ولكن بعد أن انتشرت ظاهرة المضاربة بسعر الصرف بدعم من عدة مواقع إلكترونية، قامت الجمعية بتشديد توجيهاتها لجميع الصاغة بعدم البيع إلا وفق التسعيرة الرسمية والمعلنة من جمعية الصاغة، موضحاً بأن حالة ركود هي نتيجة لتخوف الصاغة لعدم وجود ثبات في الأسعار، ولذلك شددت الجمعية على الصاغة أن يقوموا بالبيع على التسعيرة النظامية وهي ١٧٥٠٠ ل.س لغرام الذهب عيار ٢١، وأي حالة مبيع بسعر ١٨ ألفاً سيحال صاحب المحل للقضاء بتهمة التلاعب بالأسعار، مؤكداً بأنه لا يوجد إضراب من الصاغة عن المبيع ولكن هناك حالة تريث ريثما تستقر الأسعار.

ولفت جزماتي إلى أن التلاعب والمبيع المخالف للسعر النظامي يحدث أكثر الأمر في المناطق البعيدة عن دوريات التموين والجمعية، حيث تنسق الجمعية مع مديريات التموين للقيام بجولات على كافة الأسواق لضبط المخالفين والمتلاعبين، وتحذر جمعية الصاغة في هذا الخصوص من احتمال انتشار ظاهرة الغش والتلاعب إن كان في عيارات القطع الذهبية أو بتزوير الذهب نتيجة ارتفاع الأسعار، مبيناً بأن الصورة التي انتشرت مؤخراً لمحل يبيع غرام الذهب عيار ٢١ بسعر ١٨٥٠٠ ل.س، هي لمحل ذهب موجود في الرقة وتم التأكد من الصورة والمحل بعد إجراء عمليات البحث والتحري مع الجهات المختصة.

وذكر جزماتي حالة حدثت منذ أيام لسيدة اشترت كمية من الذهب بقيمة ٢,٥ مليون ليرة سورية، لكن الصائغ أعطاها فاتورة بقيمة ٢,٤ مليون ليرة سورية، وعند مراجعة السيدة للجمعية تمت مخالفة الصائغ وإعادة المبلغ لها، ولذلك تدعو الجمعية المواطنين ليكونوا حذرين وعدم قبول شراء أي قطعة ذهبية من دون الحصول على فاتورة رسمية وعليها ختم الجمعية.

وفي ذات السياق أوضح نقيب الصاغة بأن حالة التصدير والاستيراد مستمرة ولم تتأثر بارتفاع الأسعار، وتقدر كمية الذهب المصدر شهرياً بحوالي ٥٠ كيلو غراماً من الذهب المصاغ، ويتم إدخال الكمية نفسها من الذهب الخام، مشيراً إلى أنه لا يمكن لأحد التلاعب بالتصدير والاستيراد حيث هناك مراقبة لميزان الصادر والداخل في جدول كل مصدر للذهب عند نهاية العام، وفي حال عدم توازن الكمية ما بين المصدر والمستورد يتعرض للمخالفة ودفع غرامة وإعادة تصدير أي كمية إضافية يدخلها.

وحسب التسعيرة الحالية يصل سعر الليرة الذهبية السورية إلى ١٤٤ ألف ليرة سورية، وسعر الأونصة الذهبية السورية ٦٣١ ألف ليرة سورية، حيث تم التسعير على سعر دولار وسطي بـ٤٩٠ ل.س، وذلك مع ارتفاع سعر الأونصة عالمياً، وهو أحد أسباب الارتفاع الحاصل في تسعيرة الذهب محلياً.

دعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

بناء على قرار مجلس إدارة الشركة تدعو الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية السادة المساهمين، لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية الثامنة والثلاثين في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الواقع في ٢٠١٦/٤/١٧ في قاعة الأمويين في مبنى مجمع فندق الشام للنظر في جدول الأعمال التالي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠١٥ وخطة الشركة المستقبلية لعام ٢٠١٦ والمصادقة عليها.
٢- التصديق على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٥ وتقرير مفتش الحسابات وإقرارهما وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
٣- التصديق على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح لقاء تقديم القسيمة ٤١ عن عام ٢٠١٥.
٤- انتخاب مفتش الحسابات وتحديد أتعابه.
٥- انتخاب أعضاء مجلس ادارة بدلاً من المنتهية مدة ولايتهم.
٦- ما يطرحه مجلس الإدارة على الهيئة العامة من مواضيع بما في ذلك الرؤيا المستقبلية على ضوء القوانين والانظمة النافذة.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني للهيئة العامة العادية في موعدها المحدد، تعتبر هذه الهيئة مدعوة للمرة الثانية للاجتماع، يوم الاحد الواقع في ٢٠١٦/٤/١٧ في ذات المكان الساعة السادسة مساءاً.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الهيئة العامة العادية، مراجعة إدارة الشركة في مقرها في مبنى مجمع فندق الشام في دمشق، اعتباراً من يوم السبت الواقع في ٢٠١٦/٤/٢ أثناء الدوام الرسمي، مصطحبين معهم هوياتهم الشخصية، وذلك لتسجيل الأسهم التي يحملونها أصالة أو وكالة وفق أحكام القانون، والقاصر يمثله وليه أو وصيه.

ويجب ألا يحمل الوكيل بصفته وكيلاً عددا من الأسهم يزيد عن ٥٪ من رأسمال الشركة. وتغلق عمليات التسجيل يوم الاجتماع قبل موعد انعقاد الجلسة.

والمساهم الذي يرغب في الحصول على البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ فإنها متاحة للسادة المساهمين بموجب طلب يرسل للشركة، و يمكن الاطلاع عليها اعتبارا من نهار الخميس في ٢٠١٦/٤/٧ في مقر الشركة كما يمكن الاطلاع عليها وعلى تقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على شبكة الانترنت www.Scfms.sy.

للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة إدارة الشركة

رئيس مجلس الادارة

٦,٢ مليارات ليرة للصحي و١,٢ مليار لإلزامي السيارات

١٠ مليارات ل.س أقساط السورية للتأمين في ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

تجاوزت أقساط التأمين في المؤسسة العامة السورية للتأمين مبلغ ١٠,١ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥.

ويظهر التقرير السنوي للمؤسسة قيد الصدور، تراجعاً في الأقساط خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ مقارنة بالنصف الأول، إذ بلغ الأقساط في النصف الأول ٦,٨٥ مليارات ل.س، على حين بلغ إجمالي أقساط النصف الثاني نحو ٣,٣ مليارات ل.س.

وبحسب فروع التأمين، بلغ مجموع أقساط التأمين السيارات التكميلي ٩٧٤ مليون ل.س، وأقساط التأمين سيارات إلزامي ١,٢٢ مليار ل.س، أما إجمالي أقساط النقل فبلغ ٢٨٥ مليون ل.س.

كما بلغ إجمالي القسط الصافي السنوي لفرع التأمين أعمال هندسة مبلغ ١٠٣ ملايين ل.س ولفرع تأمين الحريق ٨٩٨ مليون ل.س، ولفرع تأمين شخصي ١٥ مليون ل.س، على حين بلغ لفرع تأمين مسؤولية مدنية مبلغ ١٣٥ مليون ل.س ولفرع تأمين السرقة ١٩٨ مليون ل.س. أما فرع التأمين على الحياة فقد بلغ القسط الصافي السنوي مبلغ ٣٨ مليون ل.س والتأمين لفرع الطيران ١٣ مليون ل.س. وبلغ إجمالي أقساط التأمين الصحي ٦,٢ مليارات ل.س والتأمين على أجسام السفن مليوني ليرة سورية ولفرع التأمين على أجسام سفن منقولة ٣٧٤ مليون ل.س. واستعرض التقرير تطور أقساط المؤسسة بشكل ربع سنوي عام ٢٠١٥، حيث بلغ إجمالي أقسام الربع الأول نحو ٢,٧ مليار ليرة سورية والربع الثاني نحو ٤ مليارات ليرة سورية، والربع الثالث من العام ١,٤ مليار ليرة سورية، وبلغت أقساط المؤسسة عن الربع الرابع من العام ١,٨ مليار ليرة سورية.

«السورية للطيران» تزيد رحلاتها إلى الشارقة وأبو ظبي

الوطن

أعلنت مؤسسة الطيران العربية السورية يوم أمس عن زيادة عدد الرحلات المقررة لكل من محطتي الشارقة وأبو ظبي، والتي أصبحت بمعدل رحلتين أسبوعياً. وحددت المؤسسة يومي الأحد والخميس للرحلة المتوجهة إلى أبو ظبي، ويومي الثلاثاء والجمعة، للرحلة المتوجهة إلى الشارقة.

أصدقاء دمشق تكرم «العمادي»

الوطن

تقيم جمعية أصدقاء دمشق حفلاً تكريمياً لوزير الاقتصاد الأسبق محمد العمادي وذلك في مقر جمعية خريجي التجارة بدمشق، في يوم الإثنين الواقع في الرابع من شهر نيسان القادم.

بدأ محمد العمادي عمله في الاقتصاد السورية في عام ١٩٦٨ معاوناً لوزير التخطيط السوري ثم وزيراً للتخطيط عام ١٩٧٢، ويعد العمادي من راسمي الخطة الخمسية الثال ثة ١٩٧١– ١٩٧٥.

ثم تسلم العمادي الذي يحمل الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة نيويورك عام ١٩٦٠، منصب وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية خلال الفترة ١٩٧٢– ١٩٧٩، وكان الاقتصاد السوري يشهد معدّلات نمو عالية.

انتقل العمادي بعدها ليشغل منصب مدير عام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ١٩٧٩ – ١٩٨٥، ثم عاد ليشغل منصب وزير الاقتصاد في سورية من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠١.